اقتصاد

الحكومة توافق على مقترحات اللجنة الاقتصادية لتحسين واقع المناطق الصناعية بحلب

عرنوس: اتخاذ كل الإجراءات لحماية قطيع الثروة الحيوانية والحد من عمليات تهريب القطيع

وزير الصناعة لـ«الوطن»: هدفنا النهوض بالقطاع النسيجي لتعزيز تنافسية المنتج الوطني

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء مواضيع وقضايا مهمة خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس، برئاسة حسين عرنوس، حيث وافق مجلس الوزراء على المقترحات المقدمة من اللجنة الاقتصادية بهدف تحسين واقع الخدمات والبنية التحتية في المدينة الصناعية والمناطق الصناعية بمحافظة حلب، ودعم الإنتاج وتعزيز بيئة الاستثمار والتصدير، بما يضمن عودة المحافظة مركزاً صناعياً يسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني

وشملت أهم المقترحات التي أقرها المجلس، زيادة الطاقة الكهربائية المخصصة للمناطق الصناعية بحدود ٦٠ ميغا واط، وتوحيد المعاملة حول ساعات التغذية الكهربائية بما يتماثل مع باقي المناطق الصناعية في ريف دمشق وحمص، وتحديد ساعات التغذية وإعلام الصناعيين بشكل مسبق، والقيام بأعمال التأهيل اللازمة في المدينة الصناعية بالشيخ نجار، واختصار مدة تمويل خطوط الإنتاج وقطع الغيار للآلات لضمان عدم توقف العملية الإنتاجية في أي منشأة.

ووافق المجلس على تشميل المنشآت السياحية المتضررة في محافظة حلب ببرنامج دعم أسعار الفائدة بعد أن يتم تزويد اللجنة الاقتصادية بقائمة تتضمن المشاريع السياحية المتضررة والتكاليف التقديرية لإعادة تأهيلها، وإطلاق برنامج دعم التصدير الصناعي بنسبة ١٠بالمئة من تكلفة الشحن البري والبحري وأن يتم الصرف بالليرة السورية على سعر صرف الدولار الجمركي على أن تكون مدة البرنامج ثلاثة أشهر...

كما تمت الموافقة –وفق أحد الخيارين– على إقامة صالة كبيرة للمعارض في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بالشراكة ما بين المدينة الصناعية وغرفتي التجارة والصناعة في حلب، أو تكليف الغرفتين المذكورتين بالتنسيق مع وزارة الصناعة بدراسة إمكانية إقامة صالة للمعارض في أي من الساحات المتوافرة لدى الجهات العامة التابعة لوزارة الصناعة وذلك بالتشاركية معها.

وكلّف المجلس الوزارات والجهات المعنية بإعادة دراسة تكاليف إنتاج الغزول القطنية مع التأكيد على تعزيز تنافسية المنتجات المصنوعة منها، ودراسة السماح باستيراد النفايات الورقية لمعامل الورق والكرتون، واستكمال الدراسات اللازمة لتعديل الرسم الجمركي لعدد من المواد، ودراسة إعفاء بعض الصناعات الكيميائية والغذائية من رسم الإنفاق الاستهلاكي، ودراسة تشميل الحرفيين بقروض المصرف الصناعي، بالإضافة إلى استكمال دراسة التعديلات اللازمة للمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٢١، وتزويد المجلس الأعلى للاستثمار بتسمية لجنة المنطقة التنموية لتقوم بالمهام المطلوبة منها.

وأكد عرنوس أهمية الالتزام بالبرامج الزمنية المحددة للتنفيذ بما يسهم في تعزيز العمل الصناعي في محافظة حلب والارتقاء به وتدوير عجلة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

واعتمد المجلس مذكرة وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي والموارد المائية حول الاستجابة لمتطلبات التعامل مع الأضرار جراء الأمطار الغزيرة في سهل عكار بمحافظة طرطوس، وأكد أهمية الانتهاء من حصر الأضرار ليتم التعويض على المتضررين من خلال صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، وإعادة تأهيل البنى التحتية والخدمات والطرق الزراعية وتعزيل المصارف.

وأشار عرنوس إلى ضرورة اتخاذ كل الإجراءات لحماية قطيع الثروة الحيوانية والحد من عمليات تهريب القطيع وتأمين المزيد من المساحات في البادية لتكون مناطق آمنة للرعي، مشدداً في سياق آخر على دعم الوحدات الإدارية من خلال تزويدها بالمستلزمات والمعدات الضرورية التي تسهم في تأدية دورها المجتمعي وتقديم الخدمات للمواطنين.

وأثنى رئيس مجلس الوزراء على الجهود التي تبذلها وزارة التربية لتطوير القطاع التربوي والارتقاء بالعملية التعليمية والامتحانية، ولفت إلى ضرورة التدقيق المستمر والمتابعة للنهوض بقطاع التربية

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتعلق بالمصادرة على ملحق لتعديل اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية الموقع في طهران بتاريخ ٩ كانون الأول ٢٠٢٣ بهدف تنمية التبادل التجاري وتحقيق المنفعة المشتركة.

وحول توجيه الحكومة للوزارات والجهات المعنية بإعادة دراسة تكاليف إنتاج الغزول القطنية لتعزيز تنافسية المنتج الوطني أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار في تصريح لـ«الوطن» أن وزارة الصناعة بدأت بدراسة التكاليف المعيارية للغزول القطنية المنتجة في الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية بشكل تطابق فيه المعايير والمقاييس العالمية تلبيةً لحاجة المنشآت الصناعية العاملة في هذا القطاع ومعالجة الخلل في دراسة التكاليف بما ينعكس إيجاباً على أسعار الغزول.

وأكد أن من أولويات عمل الشركات اليوم هو الارتقاء بمنظومة الصناعات النسيجية وتقديم جميع الإمكانات للنهوض بالقطاع النسيجي وتحسين أداء الشركات في سبيل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف والحد من الهدر.

ولفت إلى أن الحكومة تستهدف التوسع في كل مراحل الإنتاج بدءاً من زراعة القطن ووصولاً للمنتج الكامل.

بكوادر وطنية وزارة النفط تضع بئر تياس ٤ في الإنتاج

وزير النفط: يسهم في تلبية احتياجات الطاقة

الوطن

وضعت وزارة النفط والثروة المعدنية أمس بئر تياس ٤ في إنتاج التابعة للشركة السورية للنفط بريف حمص.

وأكد وزير النفط والثروة المعدنية فراس قدور الذي افتتح البئر أن كل عمليات الحفر والأعمال المرافقة تمت بكوادرنا الوطنية.

وقال: على الرغم من صعوبة عمليات الإنهاء خلال الأيام الماضية، فقد تمكنت كوادرنا من تشغيل البئر ووضعها في الإنتاج.

وأوضح وزير النفط أنه تم البدء بحفر البئر في حزيران ٢٠٢٣، وتم الانتهاء من عمليات الحفر بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٣ واستمرت عمليات الحفر حتى تاريخ اليوم ويتم العمل حالياً على تقييم البئر وإجراء التوصيلات المطلوبة لربطها بشبكة الغاز.

وقال الوزير: لدينا خطة لتطوير الحقل الذي تقع فيه البئر وتنميته من خلال مسح ثلاثي الأبعاد ونأمل أن تكون النتائج مبشرة.

وأشار وزير النفط إلى أن البئر الجديدة ترفد الشبكة الغازية الأمر الذي يسهم في تلبية احتياجات الطاقة وذلك في إطار الجهود المستمرة لتحسين وتطوير القطاع النفطي والغازي في سورية.

والتقى الوزير قدور العاملين في الموقع وطواقم الحفر وأشاد بجهودهم الكبيرة والمثمرة رغم الظروف الصعبة، مشيراً إلى أن الوزارة تفخر بكل كوادرها نظراً لأهمية الدور الوطني الذي يقومون به في دعم الإنتاج وتعويض الفاقد والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

غياب الرقابة يضع « المستأجرين» تحت رحمة «السماسرة»

عضو اللجنة الإعلامية في نقابة المحامين لـ «الوطن»: يتقاضون عمولة بالملايين دون حسيب أو رقيب

سمسار العقارات أول عمل يخطر لكل عاطل عن العمل

نورمان العباس

يشهدُ سوق العقارات في سورية أزمة كبيرة وتقلبات واسعة، بالتزامن مع ظهور مكاتب عقارية يفوق عدد الصيدليات ففي كل شارع مكتب أو مكتبان تحت مسمى « مكاتب عقارية» غالباً ما يكون أصحابها عاطلين عن العمل في ظل تغيب واضح من الرقابة والمسؤولين عن منح هذه المكاتب تراخيص وأذونات للعمل.

ويروي أحد سكان منطقة حي الورود لـ «الوطن» أن أحد أصحاب المكاتب العقارية طلب ١٠٠ ألف لفتح باب الشقة فقط لمعاينتها من أجل استئجارها وذلك حتى قبل الاتفاق على مكان الشقة أو معرفة تفاصيل عنها، وبعد الاتفاق أخذ صاحب المكتب مليون ليرة من المستأجر ومثلها من المؤجر.

على حين طلب صاحب أحد المكاتب العقارية في حي الوعر (حمص) بعد أن قام بتعريف شخص على شقة يرغب باستئجارها « تعريف فقط» ومن دون أن يكتب العقد ٥٠٠ ألف من المؤجر ومثلها من المستأجر ومدة الإيجار ثلاثة أشهر.

العقوبة تصل إلى الإغلاق

تواصلت «الوطن» مع عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق محمود جبر الذي أكد لـ «الوطن» أنه بناءً على التعميم الصادر عن مجلس الوزراء تمّ إلغاء شرط الحصول على الموافقة الأمنية لترخيص المكاتب العقارية بحيث يمنح الترخيص من الوحدة الإدارية المعنية (البلدية) كترخيص إداري لمزاولة المهنة وفق عدة شروط منها أن يكون مكان المكتب يقع ضمن نظام بناء تجاري (محلات – مكاتب) بالإضافة إلى أن يكون صاحب الترخيص حائزاً شهادة الثانوية العامة كحد أدنى، وبقية الأوراق الأخرى كوثيقة غير موظف وغير محكوم وسند تعهد عند كاتب العدل، إضافة إلى سجل تجاري ويصدر الترخيص الإداري المؤقت من من البلدية المعنية

وفي السؤال عن عدد المكاتب المرخصة وغير المرخصة أشار جبر إلى أنه لا يوجد بيانات مركزية للتراخيص الإدارية لكون الترخيص يمنح من البلديات.

أما عن العقوبة القانونية في حال مخالفة هذه المكاتب فبين جبر أن العقوبة تصل إلى التشميع والإغلاق لحين استكمال الترخيص.

نسب مخالفة للقانون

عضو اللجنة الإعلامية والمعلوماتية بنقابة المحامين سامر رضوان قال لـ «الوطن»: إنه في الحقيقة لوحظ أن أغلب السماسرة أو الوسطاء العقاريين أصحاب المكاتب العقارية المرخصة وغير المرخصة يتقاضون نسباً عالية جداً عند التوسط ببيع عقار أو تأجيره تصل لملايين الليرات السورية خلافاً للقانون مستغلين حاجة الناس في البيع أو الاستئجار.

وأضاف: أحياناً يقوم السمسار بمشاركة البائع أو بالاتفاق معه برفع النسبة العالية أصلاً إذا تمكن من تحصيل مبلغ يفوق الثمن الذي طلبه، مثال إذا كان ثمن العقار مليار ليرة سورية فإن السمسار العقاري يتقاضى عمولة مابين (١٥ مليون إلى ٢٥ مليون ليرة سورية) من كل من البائع والمشتري (بمجموع مابين ٣٠ إلى ٥٠ مليون ليرة سورية) كحد أدنى في حال عدم وجود اتفاق بتحصيل مبلغ أعلى من الثمن بينه وبين البائع ويتقاضى صاحب المكتب العقاري (السمسار) العمولة أو ما يسمى (الكسيون) من البائع ومن المشتري ومن المؤجر والمستأجر أيضاً بنسب عالية جداً دون حسيب أو رقيب ضاربين عرض الحائط بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٣٩ لعام ٢٠١٠ الخاص بتنظيم مهنة الوساطة العقارية والتي حددت المادة التاسعة منه النسب المسموح أن يتقاضاها الوسيط العقاري على ألا لاتتجاوز في جميع الأحوال ٠,٥ بالمئة من القيمة البيعية، و١ بالمئة من القيمة التأجيرية السنوية للعقارات المؤجرة مهما بلغت مدة الإيجار، وتترتب هذه العمولة على البائع أو المؤجر فقط دون المشتري أو المستأجر.

وقال « يجب أن تكون عمولته في المثال السابق خمسة ملايين ليرة سورية فقط إذا كان ثمن العقار مليار ليرة سورية ويتقاضاها فقط من البائع، وكذلك في حال التأجير يتقاضى عمولته البالغة ١ بالمئة فقط من المؤجر دون المستأجر» موضحاً أن كل من يخالف هذه النسب الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء يجب أن يتعرض للعقوبات والغرامات المنصوص عليها بقانون حماية المستهلك والقوانين الأخرى.

لزوم إغلاق جميع المكاتب غير المرخصة

أكدت مصادر قانونية لـ «الوطن» أنه هناك الكثير ممن تعرضوا للغش وهناك من انتهى به العقد الذي نظمه المكتب إلى ضياع حقه بسبب جهل المكتب في صياغة العقود وكتابتهم لعقود البيع والإيجار وهم غير مؤهلين لصياغتها بما يضمن حقوق أطرافها وأشارت إلى لزوم إغلاق كافة المكاتب غير المرخصة والتشدد في منحها التراخيص

سماسرة.. هو أكثر والنصب على عينك يا تاجر

أحد المحامين في منطقة عش الورور صرح لـ «الوطن» أن كل شخص عاطل عن العمل أول مشروع يخطر له هو فتح مكتب عقاري، وأشار إلى أن عمليات النصب من هذه المكاتب بالملايين وعلى عينك ياتاجر في ظل غياب الرقابة والمحاسبة، وبين أنه يضطر بعض الناس إلى قبول كافة شروط السمسرة بسبب الأزمة السكنية المنتشرة وخاصة بعد كارثة الزلزال، مؤكداً أن ٩٠ بالمئة من هذه المكاتب غير مرخصة، ففي منطقة عش الورور يطلب صاحب المكتب عمولة قبل الإجابة حتى عن مكان المنزل وتصميمه من المؤجر والمستأجر.

خدمات العقاري تتراجع بعد إطلاق نظامه الجديد!

العقاري ينفي حالات فساد ورشاوى لقاء السحب لبعض الزبائن من الصرافات

عبد الهادي شباط

بعد أن أطلق العقاري نظامه المصرفي (التقني) الجديد والذي تم التعويل عليه كثيراً لحل مشكلات عالقة في العقاري أبرزها مشكلة الصرافات التي لم تجد الإدارات المتعاقبة على العقاري حلاً لها بقي مشهد الازدحام الذي سجلته صرافات العقاري أمس يظهر مفارقة بخلاف كل ما تم الحديث عنه بأن منظومة العقاري الجديدة ستحل المشكلة.

ورصدت الـ«الوطن» أمس المئات من المتقاعدين اصطفوا وتجمهروا حول صرافات العقاري للحصول على معاشهم التقاعدي وعلى التوازي مئات الطلبة في الجامعات الذين يحاولون سداد أقساطهم الجامعية عبر فروع العقاري بعد أن فشلت محاولاتهم في الدفع عبر أنظمة التطبيقات الإلكترونية التي سوقتها كل الجهات العامة بأنها حل (سحري) للمشكلات المستعصية ليتسبب تطبيق العقاري الإلكتروني بعد إطلاق المنظومة الجديدة بتعطل العمل وليصبح خارج الخدمة بدلاً من أن يسجل حداثة وسرعة ونفاذ أكبر مما تحدث عنه القائمون على العقاري خلال الأشهر والأيام الأخيرة.

مدير في المصرف العقاري أوضح لـ«الوطن» أن نقل الأموال وتغذية الصرافات من أكثر الصعوبات التي تواجه مسألة الحفاظ على إستمرار خدمة الصرافات إضافة إلى مشكلة نقص الكوادر مقدراً أن عدد العاملين على تغذية الصرافات بدمشق لا يتجاوز ٣٠ عاملاً وهو غير كاف.

وفي سؤال لـ «الوطن» حول صحة استغلال بعض العاملين في العقاري والمكلفين معهم في تشغيل والحفاظ على خدمة الصرافات في الإدارة العامة لحالة الازدحام واعتبارها فرصة (للاستفادة والحصول على إكراميات) مقابل تجاوز الدور والسحب لبعض الزبائن (الدفيعة) والذين لا يرغبون في الانتظار في طابور الدور أمام الصراف مدير في العقاري نفى ذلك واعتبر أنه لا صحة لذلك وأن هناك تعميماً على العاملين في الصرافات بعدم السحب لأي شخص .

كما أوضح مصدر في العقاري أنه رغم إقرار رفع سقوف القروض السكنية لتصبح ٢٠٠ مليون ليرة لشراء المسكن الجاهز و٢٠٠ مليون ليرة لشراء مسكن على الهيكل وإكساءه و١٠٠ مليون ليرة للإكساء و١٠٠ مليون ليرة قرض الترميم لكن كل ذلك لم يتم تطبيقه وتنفيذه حتى الآن بسبب النظام المصرفي الجديد متوقعاً أن يتأجل الموضوع حتى بداية الشهر المقبل.

وربما المفارقة في الأمر كله أن معظم التصريحات في العقاري كانت تؤكد خلال الفترة الماضية على تمتع العقاري بالمتانة المالية والمصرفية وهو ما سمح للعقاري بتحقيق صافي أرباح تراكمي كبير مهم على مدار السنوات الماضية مع الأخذ بالحسبان، أن البنك، وفي إطار التحوط والحوكمة، قام بتشكيل مؤن للديون المشكوك بتحصيلها (ديون غير منتجة).

وأن العقاري يستند في تحقيق أرباحه على جملة من السياسات والإجراءات وطرح منتجات جديدة تتناسب مع الأوضاع الراهنة والمتابعة المستمرة للزبائن والمتعاملين عبر وسائل التواصل المختلفة للالتزام بمواعيد تسديد الأقساط والمستحقات المالية وتسييل بعض العقارات المحالة لاسم البنك العقاري والاستمرار بآلية تخفيف نفقات الاستثمار وضبط وترشيد النفقات الإدارية والمالية ومكافحة حالات الفساد والهدر.